الأنباء
الاربعاء 7 سبتمبر 2011

### قدمه السعدون والبراك والطاحوس والدقباسي والمسلم

# 5 نواب يقترحون تعديلاً على قانون مكافحة غسيل الأموال

احمد السعدون

مسلم البراك

خالد الطاحوس

علي الدقباسي

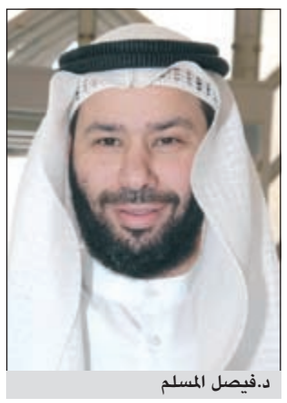
د.فيصل المسلم

قدم النواب احمد السعدون ومسلم البراك وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي ود.فيصل المسلم اقتراحا بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال مع إعطائه صفة الاستعجال، وجاء في القانون المقترح ما يلي:

مادة أولى: تضاف الى القانون رقم 35 لسنة 2002 المشار إليه 3 مواد جديدة بأرقام مادة 3 مكررا، مادة 3 مكررا «أ»، مادة 3 مكررا «ب»، نصها كالآتي:

مادة 3 مكررا: على جميع المؤسسات المصرفية والمالية والجهات الحكومية المخاطبة بالمادة 3 من هذا القانون ان تقدم خلال 30 يوما من تاريخ العمل بهذه المادة الى وزير المالية كشفا بجميع المعاملات المشبوهة المشار إليها في البند 4 من المادة ذاتها، وكذلك الإيداعات النقدية التي قبلها القطاع المصرفي بالمخالفة للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي او من اي جهة رسمية مختصة حتى وان كان قبول هذه الإيداعات قد تم بتفويض مسبق او بتفويض فوري من بنك الكويت المركزي او من اي سلطة او جهة رسمية أخرى استثناء من التعليمات والقرارات المعمول بها، وذلك اعتبارا من 2009/4/1 وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ العمل بهذه المادة.

ويجب ان يتضمن الكشف اسم صاحب الحساب وقيمة الإيداعات النقدية وتاريخ إيداعها والجهة الرقابية التي تم إبلاغها بها والجهة التي فوضت بقبول الإيداع استثناء من التعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن مشفوعة بجميع المستندات المؤيدة، ويقدم وزير المالية الى مجلس الأمة صورة طبق الأصل من هذا الكشف خلال أسبوع من تاريخ تسلمه. ويسري حكم الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة على الأفعال المشابهة التي وقعت او تقع بعد ذلك التاريخ، على ان تتولى الجهات المخاطبة بالمادة 3 من هذا القانون إبلاغ وزير المالية بها عنها خلال 30 يوما من تاريخ وقوعها.

مادة 3 مكررا «أ»: يقدم وزير المالية الى مجلس الأمة خلال 30 يوما من تاريخ العمل بهذه المادة كشفا تفصيليا بجميع المبالغ النقدية التي تم سحبها من حسابات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة لدى بنك الكويت المركزي سواء كان ذلك بالدينار الكويتي او بأي عملة أجنبية، وذلك اعتبارا من السنة المالية 2007/2006 وحتى السنة المالية 2011/2010 على ان يتضمن الكشف اسم الجهة الساحبة وتاريخ السحب واسم من تم السحب لصالحه، وتفصيل التصرف بالأموال المسحوبة، وذلك لكل جهة ولكل سنة مالية على حدة. ويسري حكم الفقرة السابقة على المسحوبات من الحسابات ذاتها للسنوات المالية اللاحقة على ان يقدم وزير المالية الى مجلس الأمة كشفا تفصيليا خلال 30 يوما من تاريخ كل سحب.

وتوزع الكشوف المشار إليها في المادة 3 مكررا وفي هذه المادة فور وصولها الى مجلس الأمة على جميع أعضائه.

مادة 3 مكررا «ب»: مع عدم الإخلال بأي عقوبات ينص عليها اي قانون آخر او هذا القانون، يحظر على اي وزارة او إدارة حكومية او اي جهة ذات ميزانية ملحقة او مستقلة او اي شركة تملك الدولة نسبة 50٪ من رأسمالها او أكثر، تقديم اي تسهيلات ائتمانية او غيرها للجهات المخاطبة بالمادة 3 من هذا القانون او إقامة اي علاقات رسمية بشكل مباشر او غير مباشر معها، اذا لم تلتزم هذه الجهات بتطبيق أحكام هذا القانون، او قدمت معلومات او بيانات مخالفة للحقيقة، او قامت بأي إجراء يقصد منه او يكون من شأنه إضفاء الشرعية على اي فعل من الأفعال المشبوهة المشار إليها في هذا القانون.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### دعا النومس لسرعة البت في دراسة إعادة قيد من باع بيته لدى «السكنية»

# مزيد يكشف عن أرصدته وعائلته أمام البنك المركزي

حسين مزيد

أعلن النائب حسين مزيد أنه وقّع أمس على الوثيقة التي تقدم بها النائب محمد المطير والتي تفوض البنك المركزي للكشف عن أرصدة النواب وزوجاتهم وأبنائهم منذ دخولهم مجلس الامة وذلك دفاعا عن سمعة المؤسسة التشريعية وسمعة الكويت.

وأضاف مزيد في تصريح صحافي انه اضاف في الخطاب الذي سيتقدم به الى البنك الكشف عن ارصدة والده ووالدته واخوانه ذكورا وإناثا وأرصدة زوجته وأبناؤه متمنيا على زملائه النواب أن يحذوا حذوه لابعاد الشبهة عن المؤسسة التشريعية، مشيرا الى ان ما يثار في هذا الشأن القصد من ورائه هو الإساءة للمؤسسة التشريعية وبالتبعية الإساءة للكويت وسمعتها الدولية.

وأوضح مزيد أنه لا يستقيم للنائب العمل تحت مظلة هذه المؤسسة في الوقت الذي يحاول البعض المساس بسمعتها وتشويه صورتها من خلال إثارة الشبهات مشددا على ضرورة عدم إثارة مثل هذه الأمور التي تمس سمعة الأشخاص إلا بوجود دليل يثبت الإدانة.

وناشد زملاءه النواب اتخاذ موقف حازم لتطهير سمعة المؤسسة التشريعية والدفاع عنها متمنيا عقد الجلسة الطارئة لوضع النقاط على الحروف وإحقاق الحق والوقوف كذلك على اجراءات الحكومة في هذا الشأن.

من جانب آخر دعا النائب حسين مزيد وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ووزير الدولة لشؤون الاسكان محمد النومس الى سرعة البت في الدراسة المقترحة من قبل مجلس ادارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية الخاص بإعادة قيد من باع بيته لمرة واحدة للرعاية والذي كنا نأمل ان يقرّ هذا الموضوع نظرا لاهميته. وقال مزيد في تصريح صحافي ان هذا القرار سيأتي لتخفيف الاعباء عن الاسر التي حصلت على قروض عقارية من بنك التسليف والادخار للشراء او لبناء قسائم خاصة وقامت ببيع عقاراتها لسبب او لآخر ونتيجة لارتفاع الاسعار لم تستطع هذه الاسر الحصول على الرعاية السكنية من خلال المتبقي لها من القرض الممنوح لهم من بنك التسليف والادخار موضحا ان اعادة النظر في الحالات المعروضة بإعادة قيد طلباتهم الاسكانية بات أمرا ملحا بعد عدم تمكن هذه الاسر من توفير منازل في ظل الارتفاع المتواصل لاسعار العقارات السكنية.

وأكد مزيد على ضرورة ان يتم اعطاء هذا الموضوع اهمية البحث والاقرار لاسيما ان اعداد المستفيدين منه محدود وان القرار سوف يسهم في استقرار حياتهم الاسرية آملا ان تكون للوزير النومس اليد الطولى في تحقيق هذا الانجاز باستعجال اقراره وغلق هذا الملف الذي شبع بحثا ودراسة.

واضاف مزيد ان هذا الملف بات واقعا مهما يستلزم بحثه ووضع حل له في ظل الارتفاع المتواصل والمهول للقسائم السكنية وصمت الاجهزة الحكومية عن ضبط الاسعار بتخصيص مساكن لآلاف المتقدمين للرعاية السكنية والذين لايزالون ينتظرون رحمة الجهات الحكومية في تخصيص الاراضي لتقليل طوابير الانتظار خاصة ان الدولة تزخر بالاراضي الفضاء التي تصلح كمدن اسكانية تساهم في توفير السكن من جهة وخفض الاسعار من جهة اخر مؤكدا ثقته بالوزير النومس لوضع حل عاجل لهذا الموضوع والبت في هذه الدراسة بأسرع وقت.

### موعد الجلسة 22 الجاري والطلب يقدم للأمانة العامة غداً

# المسلم: 17 نائباً وقّعوا على طلب طارئة ملايين النواب

اعلن النائب د.فيصل المسلم عن بدء حملة جمع التواقيع لطلب عقد الدورة الطارئة لمناقشة ما اثارته صحيفة «القبس» بشأن الايداعات المليونية في حساب بعض النواب، بتاريخ 22 الجاري. وقال د.المسلم، في تصريح صحافي، انه على ثقة ان جميع النواب حريصون على سمعة الكويت والمؤسسة التشريعية وسد النقص التشريعي اضافة الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لحل القضية، واضاف انه في اول نصف ساعة وقع 17 نائبا على الطلب وسيتم تسليم الطلب يوم الخميس بعد اكتمال العدد اللازم. ودعا المسلم النواب الى التوقيع على الطلب للانتصار لسمعة المجلس ووضع التشريعات اللازمة، مشيرا الى انه رغم التصريحات الايجابية فإن محاربة الحكومة وبعض الاطراف دور الانعقاد الطارئ اشد وافظع مما سبق انعقادها.

وفيما يلي نص البيان الذي اعده د.المسلم:

السيد رئيس مجلس الامة المحترم،

تحية طيبة وبعد،

قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه (والله لا يحب المفسدين ـ البقرة: 205).

وقال عز وجل (ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين ـ القصص: 77).

ونصت المادة 17 من الدستور «للاموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن»، كما جاء في قانون مكافحة غسيل الاموال في المادة الثالثة منه «يجب على البنوك وشركات الاستثمار ومؤسسات وشركات الصرافة وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية والاشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار وزير المالية الالتزام بما يلي:

● الابلاغ عن اي معاملة مشبوهة اتصل عملها بها:

● في يوم 2011/8/20، نشرت جريدة «القبس» على صدر صفحتها الاولى خبرا حمل عنوان «اموال النواب تربك المصارف والجهات الرقابية»، جاء فيه «تعيش بعض البنوك ارباكا قل نظيره متعلقا بالمعلومات المتواترة عن مبالغ دفعت لنواب بالملايين، وصل بعضها «نقدا» الى مصارف احتارت في كيفية التعاطي مع هذه الاموال التي تدخل حسابات نواب او مقربين منهم، وهي لا تمت لمداخيلهم المعتادة بصلة، حتى ان احد النواب تراكمت في حسابه مبالغ وصلت الى 17 مليون دينار، وآخر جمع نحو 8 ملايين في ايام قليلة.

كما نشرت جريدة «عالم اليوم» في 2011/8/21 على صفحتها الاولى مجموعة من الفضائح منسوبة الى نواب مجلس الامة دون ذكر اي اسماء تحت عنوان «فضائح النواب القبيضة».

ونظرا لما تمثله هذه الاخبار من طعن مس الامة ومجلسها ونوابها وكشف عن قصور تشريعي يحتاج على وجه السرعة الى تصحيح، وانسجاما مع دعوة صاحب السمو الامير حفظه الله في كلمته بمناسبة العشر الاواخر من شهر رمضان المبارك، عندما قال «الفساد آفة الاصلاح والتنمية»، وفي ضوء اتهامات صندوق النقد الدولي بأن الكويت اصبحت بيئة جاذبة لعمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب. نطالب نحن الموقعين ادناه إعمالا لنص المادتين 88 من الدستور و64 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة باتخاذ الاجراءات اللازمة لدعوة مجلس الامة لانعقاد اجتماع غير عادي في 2011/9/22، وذلك:

أ ـ للوقوف على جميع الاجراءات الحكومية التي اتخذت بخصوص ما نشر في صحف «القبس» 2011/8/20 و«عالم اليوم» 2011/8/21.

ب ـ للنظر في التقرير السادس والاربعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن:

● الاقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح المقدم من السادة الاعضاء د.فيصل المسلم، د.وليد الطبطبائي، د.جمعان الحربش.

● الاقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح المقدم من العضو د.وليد الطبطبائي.

● الاقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح المقدم من العضوين د.علي العمير وخالد السلطان.

ج ـ لإقرار الاقتراحات بقوانين التالية:

● الاقتراح بقانون بشأن الهيئة العامة للنزاهة وتعزيز الشفافية المقدم من الاعضاء د.رولا دشتي، عادل الصرعاوي، ناجي العبدالهادي، فيصل الدويسان ود.سلوى الجسار.

● الاقتراح بقانون بشأن هيئة مكافحة الفساد من العضو د.وليد الطبطبائي.

● الاقتراح بقانون بشأن هيئة مكافحة الفساد المقدم من العضو د.محمد الحويلة.

● الاقتراح بقانون بشأن مكافحة الفساد بالكويت المقدم من الاعضاء مرزوق الغانم، علي الراشد، سلوى الجسار، عادل الصرعاوي، محمد المطير المحال بصفة الاستعجال.

● الاقتراح بقانون بشأن مكافحة الفساد المقدم من الاعضاء د.رولا دشتي، صالح الملا، محمد المطير، د.علي المطير ومرزوق الغانم المحال بصفة الاستعجال.

● الاقتراح بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية المقدم من الاعضاء احمد السعدون، مسلم البراك، خالد الطاحوس، الصيفي الصيفي ود.حسن جوهر المحال بصفة الاستعجال.

● الاقتراح بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية المقدم من الاعضاء د.فيصل المسلم، د.وليد الطبطبائي، د.جمعان الحربش.

● الاقتراح بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية المقدم من العضوين د.علي العمير، خالد السلطان.

● الاقتراح بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية المقدم من العضو د.وليد الطبطبائي.

● الاقتراح بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية المقدم من العضو د.محمد الحويلة.

● الاقتراح بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية المقدم من الاعضاء عادل الصرعاوي، عبدالله الرومي، د.رولا دشتي، د.سلوى الجسار ومحمد المطير (المحال بصفة الاستعجال).

● الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام قانون حماية الاموال العامة رقم 1 لسنة 1993 المقدم من الاعضاء عبدالله الرومي، عادل الصرعاوي، مرزوق الغانم، د.اسيل العوضي وعلي الراشد.

● الاقتراح بقانون في شأن حماية المبلغ المقدم من الاعضاء صالح الملا، خالد سلطان بن عيسى، د.سلوى الجسار، د.معصومة المبارك ود.اسيل العوضي.

د ـ الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 بسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الاموال.

# الصرعاوي يطالب بإيقاف شراء أنظمة تشويش لصالح «الدفاع»

عادل الصرعاوي

ناشد النائب عادل الصرعاوي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، لما عرف عنه من حرص شديد على صحة الإجراءات القانونية والمالية لجميع تعاقدات الوزارة من واقع الكثير من القضايا ولعل آخرها عقد طائرتي الشحن، التدخل الشخصي بإرجاع الأمور إلى نصابها بوقف إجراءات شراء انظمة التشويش «جهاز مانع التفجير عن بعد» من الشركة التي لم يتم عرضها على لجنة الاختيار المكونة من (الشرطة العسكرية، الحرس الاميري، مكتب الوزير، الاستخبارات).

وقال الصرعاوي في تصريح صحافي ان هناك تسابقا محموما لاتمام اجراءات التعاقد لشراء 8 سيارات مانعة للتفجير بقيمة تقارب 9 ملايين دينار ضمن التعزيزات العسكرية وذلك وفق المعلومات المتاحة التي هي بكل تأكيد بحاجة الى تحقيق وتدقيق حيث تشير تلك المعلومات الى عدم كفاءة الشركة المراد التعاقد معها، بالإضافة إلى ضرورة الاطلاع على التقارير المتاحة بشأن نتائج تجربة هذا النوع من السيارات والاجهزة المانعة للتفجير المصاحبة لها لكافة الشركات المتقدمة بهذا الخصوص وما إذا كانت سلبية ام ايجابية.

وزاد بقوله: تشير الدلائل إلى أنه تم طلب الشراء بعكس ما أوصت به لجنة الاختيار واستبعاد الشركة التي حازت موافقة كل من الجهة الطالبة ولجنة الاختيار، كما توضح المعلومات المتوافرة ضرورة التثبت من الإجراءات القانونية والآلية المتبعة لدى اللجنة المختصة بالوزارة عند عرض وبحث الموضوع وما إذا كانت هناك أي ملاحظات بشأنها حيث سبق أن أوصت لجنة الاختيار برأي مغاير عن رأي مجلس الدفاع العسكري بالشركة الموصى بها مؤخرا، واختتم الصرعاوي حديثه بانه على ثقة تامة بأن مثل هذا الموضوع سيكون محل اهتمام الاخ النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع للتثبت والتحقق من صحة المعلومات المتاحة والتدخل في الوقت المناسب بشأنها.

# الموزيري يوقّع على وثيقة الكشف عن حساباته المصرفية

شعيب الموزيري

اعلن النائب شعيب الموزيري انه وقّع اليوم على الوثيقة التي تقدم بها النائب محمد المطير التي تفوض البنك المركزي في الكشف عن أرصدة النواب وزوجاتهم وأبنائهم منذ دخولهم مجلس الامة وذلك دفاعا عن سمعة المؤسسة التشريعية، مطالبا اضافة جزء مهم للوثيقة وهو ان تتضمن الكشف عن نصيب الاعضاء من المحافظة المالية او الصناديق الاستثمارية او اي اسهم اشتريت نقدا او اي عقارات سجلت باسماء النواب سواء سكنية او استثمارية او تجارية «أراض أو مبان».

وبين الموزيري انه قد وقّع على طلب عقد الدور الطارئ لبحث ومناقشة «الايداعات المليونية النيابية» وعلى ان تكون علنية لتوضيح حقيقة ما يدور لأبناء الشعب الكويتي، متمنيا من الحكومة الحضور وعدم جعل هذه الجلسة من ضمن الصراعات الحكومية التي تسعى من خلالها لتشويه صورة وسمعة مجلس الامة كما هي عادتها.

## إعلانات الدليل 22272748 - 22272749

خزان نعمة
اسأل عن الخدمات المجانية
خزانات مياه GRP مستقبل
أنظمة تخزين المياه

• الخزان ٤ طبقات معزول مصنوع من البولي أثيلين النقي.
• مصنع الياً قطعة واحدة دون وصلات.
• أحجام مختلفة من ١٥٠ إلى ٥٠٠٠ جالون.
• كفالة عشرون عاماً.
٢٤٨٣٩٤٠٢ - ٢٤٨٣٩٤٠٣ - ٢٤٨١٤٤٨٣ - ٢٤٩٢٩٢٣٣

خزانات الكوثر

• من البولي ايثلين النقي
• 4 طبقات 18 ملم
• قالب قطعة واحدة
• ضد البكتيريا والطحالب
• خدمة التوصيل والرفع
من أجل صحتك وصحة عائلتك خزانات الكوثر خالية من مادة الفوم ( السامة ) قارن مع الخزانات الأخرى
معتمد عالمياً
TUV CERT ISO 9002
حوليت / ٢٢٦١٢٦٠٠ - ٩٩٥٢٣٨٩٣

للإيجار في حولي
شقق للعائلات
غرفة - ٢ غرفة - ٣ غرف
22475064
22475063

مفقود جواز سفر عراقي
أسامة يوسف عبدالرحمن الرفاعي
الرجاء ممن يجده تسليمه
إلى مكتب المحامي
عبدالعزيز سيد عبدالله الرفاعي
نقال: 65191026
المكتب: 99808049

لاعلاناتكم في دليل
الأنباء
22272748 ☎ 22272749

هل تعلم ما في داخل دكت التكييف المركزي ؟

ما لا تستطيع رؤيته قد يقضي عليك ! المعاينة مجاناً
نقوم بتنظيف وتعقيم دكت التكييف المركزي من الداخل والقضاء على جميع أنواع الفيروسات مع توثيق الخدمة على CD
كلين رايت 2481 4900 - 9919 7948